

واما ثانيا فلا المفسر بالكتاب من باب المفسر بالفتح ولا يفتح
 انه كما لا يجوز اجتماع النائب والمنوب كذلك لا يجوز حذفها
 معا ثم ان يكون المفسر نائبا من باب المفسر من العوضه فالإيراد
 ان حرف النداء نائبا عن حرف المدعوم ان يجوز حذف حرف
 النداء نحو قولنا يوسف اعرض اي يا يوسف لان العرب
 لم تقدر حرف النداء عوضا من ادعوا او انادى لا جائز ان
 حذفها كما قال ابن هشام في معنى اللبيب نقلنا عن ابن مالك
 وقد كان هذه المسئلة مستكثرة لم تظفرت بها يعون الله تعالى
 فاحفظها اليها الطالبتا لك ان يكون المحذوف مفسرا
 للمحذوف مما لا يجزئ عن غيره العاقل بل مما يجزئ عن غيره الجاهل
 واما ثانيا لسا فلان تقدير العائد وان كان جائزا ساقتا
 الا انه كان هنا ضائعا لان تقديره شرطا وهو ان لا يؤدي
 تقديره لا تصيئة العامل للعمل وقطوعه ولا الاعمال
 الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي فلذلك صرحوا بان
 نحو زيد ضربت في تقديره زيد ضربته لان حذف الضمير يسلط
 على العمل في زيد مع قطوعه واعمال العامل الضعيف المعنوي
 مع امكان اعمال العامل القوي كذا في معنى اللبيب في كتاب
 الاغراب وقد صرح رضي الدين وتبعه عصام الدين
 في شرح الكافية التي للعليل شافية انه لا يجوز حذف عائد

هذا هو الصحيح في التقدير الجاهل من الكتب
 القدرية من باب ان الالف من باب
 جواز حذف المفسر من باب المفسر
 بينا التوارد قائم بالله تعالى
 في جواز الالف من باب المفسر
 كما صرح به في هذا المعنى الذي ذكره
 في شرح العبداني وقد يقال لا يفسر
 ان الفعل المذكور عوض عن المحذوف
 غاية الامر ان الالف مفسر ولا
 يلزم من ذلك كون عوضا عنه
 في كتاب

المبتدأ

المبتدأ المنصوب قياسا عند الجمهور فلا يقال زيد ضربت
 في زيد ضربته اما سمعا فقد جاء المحذوف نحو ثوب لبست اي
 لبسته وثوب لجزاي لجزته وقال الفراء يجوز مثل هذا المحذوف
 قياسا بشرط كون المبتدأ كلمة كل نحو قوله قدما صحت ام للخيار
 تدعى على ذنبا كالم اصنع عار واية دفع كل انشئ كلام المقام
 ملخصه ولا يخفى ان ما ذكر من المثال أنفاه كلام مصنوع
 وليس يسموع فظهر علم جواز هذا الكلام بانفاق الكرام
 فليتأمل في هذا المقام ليظهر حقيقة المرام فمن ان ماله به اليه
 المص من عدم تعلق مرتب مذهب الراهب وابن طاهر وصوب
 قول ابن هشام في معنى اللبيب في كتاب الاغراب وقال الجمهور
 من البصرة وهو المسطور في الكتب المتداولة القديمة ان مرتب
 متعلق فلهذا كتمت مرتب في مثالنا متعلق بفعل مقدم مؤخر
 ويجوز بالامر ان لا صدر الكلام وحل الجرور مفعول للفعل
 المقدر اي لقيت اوريت او غيرها مما يناسب المقام ويوافق
 المرام واعتبر ضم عليهم بنقل مرتب رجل كرم اكرمته فان الحرف
 المتعلق من حروف الجر ما يفضي بالفعل الى المفعول الذي لولا
 هالم بفضا اليه واكرمته بتعدك بنفسه واجيب عنه باتها و
 فعت في الكلام على حدة من في ما جاء من احد فكما انها مفية لا
 مستخرق وان لم تكن موصلة بالفعل لا الاسم كذا في كتاب مفية

وهذا هو الصحيح في التقدير الجاهل من الكتب
 القدرية من باب ان الالف من باب
 جواز حذف المفسر من باب المفسر
 بينا التوارد قائم بالله تعالى
 في جواز الالف من باب المفسر
 كما صرح به في هذا المعنى الذي ذكره
 في شرح العبداني وقد يقال لا يفسر
 ان الفعل المذكور عوض عن المحذوف
 غاية الامر ان الالف مفسر ولا
 يلزم من ذلك كون عوضا عنه
 في كتاب